المخزون النفطي بعد تشكيل النفط الوطنية (الحلقة الرابعة)

أول حكومة عراقية بعد التغيير

محاولات إحياء شركة النفط الوطنية

إبراهيم بحر العلوم
بغداد

ابراهيم الجعفري

برهم صالح

ثامر الغضبان

اياد علاوي

الحكومة الانتقالية

حزيران/ يونيو 2004- **أيار/ مايو** 2005

لقد تمتعت حكومة الدكتور إياد علاوي في فترة حزيران/ يونيو 2004 وحتى اذار/ مارس 2005 بمزية انفردت بها عن باقي الحكومات المتعاقبة بعد التغيير. فقد امتلكت السلطة التشريعية والتنفيذية في آن واحد وهذا ما جعل البعض يتطلع إلى إمكانية اتخاذها قرارات حاسمة في النهوض بالقطاع النفطي، والمضي في استكمال مقترح قانون تنظيم وزارة النفط الذي أعدته الوزارة بداية عام 2004 ومتابعة إجراءات المصادقة عليه، فضلاً عن العمل على الأوامر الوزارية التي صدرت بشأن إعادة العمل بالنفط الوطنية والمضي في دمج الشركات القطاعية الأخرى. غير ان ذلك لم يتم بل وضعت الوزارة خيارات أخرى لعملها.

فقد اقترحت الوزارة تشكيل المجلس الأعلى للنفط والغاز، المقترح نفسه جاء في مشروع تنظيم وزارة النفط وورد باسم (مجلس النفط) كما جاء في الحلقة الماضية ولكن بمستوى حكومي أعلى، وجاء في رسالة وجهها وزير النفط السيد ثامر الغضبان إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 2004) بالنظر لأهمية الستراتيجية للموارد الطبيعية في العراق (وبصورة خاصة النفط والغاز) التي هي ملك الشعب، نقترح تشكيل مجلس أعلى للنفط والغاز يأخذ على عاتقه رسم السياسة العامة لإدارة هذه الموارد، ويتولى إصدار التوجيهات والقرارات المناسبة بشأن الاستثمارات والتعاقدات النفطية ذات الطبيعة الستراتيجية، لضمان الاستغلال الأمثل لها وبما يحقق الرفاهية للشعب والتوزيع العادل للمردودات الاقتصادية الناجمة عنها). وتضمن المقترح من مواد أربعة، المادة الأولى تشكيله برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من نائب رئيس الوزراء ووزير النفط والخارجية والتخطيط والتعاون الإنمائي والمالية ووزير الدولة لشؤون المحافظات، ويقوم رئيس المجلس بتنسيب أمين سر المجلس بالتشاور مع وزير النفط. وحددت المادة الأخرى من المشروع بأن ينظر المجلس في الأمور ذات الطبيعة الإستراتيجية التي تحال عليه من قبل رئيس المجلس أو من قبل وزير النفط وبصورة خاصة في الخطط المتوسطة والبعيدة المدى ومتابعة تنفيذها، والاستثمارات وإسلوب تمويلها، والعقود والاتفاقيات مع الجهات الأجنبية، والسياسة التسويقية للنفط الخام، وتسعير المنتجات الرئيسية للاستهلاك المحلي وتحديد عوائد وزارة المالية منها، قواعد الخدمة في وزارة النفط وشركاتها، ويحتفظ وزير النفط بكافة الصلاحيات التنفيذية لوزارة النفط المناطة إليه بموجب القوانين النافذة.

□ والواقع هذه الخطوة كانت أكثر ملاءمة من الاقتراح الذي ورد سابقاً في إنشاء مجلس النفط لأسباب عديدة ومنها، أنها أسندت مسؤولية رسم السياسات النفطية إلى قيادات حكومية أعلى مستوى وتعمل الوزارة تحت إشراف المجلس وقيادته ومتابعته وليس كما أقترح سابقاً أن يكون المجلس برئاسة وزير النفط وثانياً تمثل فيه القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدولة وبضمنها وزارة النفط على مستوى وزراء.

هذه التشكيلة أكثر قدرة لرسم السياسات النفطية ولاتخاذ القرارات الإستراتيجية ولإزالة معوقات أمام مشاريع القطاع النفطي.

المجلس الأعلى للسياسة النفطية

في 20 تموز/ يوليو 2004 أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء أمراً ديوانياً بتشكيل "المجلس الاعلى للسياسة النفطية" خلافاً لما اقترحته الوزارة بتسميته "المجلس الأعلى للنفط والغاز"، ولعل التسمية الجديدة للمجلس أكثر اتّساقاً مع مهامه إذ إنه ينظر في الأمور ذات الطبيعة الإستراتيجية خاصة في الخطط المتوسطة والبعيدة المدى والاستثمارات وأسلوب تمويلها والعقود والاتفاقيات برئاسة الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء استناداً إلى الصلاحية المخولة له من السيد رئيس الوزراء وعضوية وزراء النفط (السيد ثامر الغضبان نائباً للرئيس ومقرراً للمجلس) ووزير المالية (السيد عادل عبد المهدي) والسيد عدنان الجنابي وزير الدولة ومحافظ البنك المركزي (السيد سنان الشبيبي) ومستشار في شؤون النفط من مكتب السيد رئيس الوزراء. وقد ترأس الإجتماع الأول للمجلس السيد رئيس الوزراء بتاريخ 2004/8/18 وتمت فيه اقتراح عدد من الخبراء لاعتمادهم في المجلس كمستشارين غير متفرغين في مجال النفط، وناقش المجلس في اجتماعه الأول موضوع تأسيس شركة النفط الوطنية، وعرض السيد وزير النفط الصيغة المقترحة في تأسيس الشركة، وتم الطلب منه بإرسال نسخة من مسودة القانون إلى أعضاء المجلس لدراستها قبل مناقشتها في الاجتماع القادم.

وفي مذكرة لاحقة وجهها السيد رئيس الوزراء إلى السيد نائبه يدعوه إلى الإسراع بعقد اجتماع لمناقشة الأمور المتعلقة بالسياسات العليا للنفط وتعيين الدكتور عدنان الجنابي أميناً عاماً للمجلس، وتناط بالمجلس مناقشة خطط وزارة النفط الإستراتيجية والمناهج والاستثمارات للوزارة وإطاراتها الإستراتيجية ومؤسساتها، ووضع استراتيجيات تسويق النفط واستيراد المشتقات النفطية. في قناعتنا أنّ التوسع في مهام المجلس حسب ما جاء في المذكرة بهذا الشكل يحدث نوعاً من التداخل بين مهام المجلس ووزارة النفط.

الخطوط العريضة للسياسة النفطية

في الإسبوع الثاني من شهر آب/ أغسطس 2004 أصدر رئيس الوزراء مذكرة حول الخطوط العريضة للسياسة النفطية، وركزت المذكرة على أربعة محاور: المحور الأول: تحديد هدف أولي للإنتاج يصل إلى 8-6 مليون ب/ي خلال 7-5 سنوات. والمحور الثاني: إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية كشركة متخصصة مملوكة للدولة مستثناة من التدخل السياسي ولا تخضع للإدارة المباشرة من الوزارة ويمكن تمليكها مستقبلاً للعراقيين. والمحور الثالث: تتحمل شركة النفط الوطنية مسؤولية الحقول المنتجة وتطويرها لرفع الإنتاج إلى مستوى 3.5مليون ب/ي بأسرع وقت وخلال عامين على أن تعمل الشركة على أسس تجارية ولا تستخدم الموارد المالية للدولة ويسمح لها بتحصيل مبلغ لا يزيد عن 1.5 دولار لكل برميل منتج. والمحور الرابع: الإسراع بتطوير الحقول المكتشفة بالتزامن مع جهود شركة النفط الوطنية من خلال شركات نفط عالمية مؤهلة عن طريق "عقود المخاطرة طويلة الامد" ولا يسمح للشركات الحكومية ومنها شركة النفط الوطنية بالمشاركة في هذه المشاريع الجديدة بل فسح المجال لتشجيع القطاع الخاص العراقي بالمشاركة.

إنّ المذكرة بخطوطها العريضة مثلت طموحاً مستقبلياً للصناعة النفطية قد لا يلامس الواقع العراقي في بعض بنودها وقد تناولت الرسالة بعض التحفظات التي وجهناها الى رئيس الوزراء في حينها، وايدنا بقوة ما طرحته المذكرة من رؤية حول احياء شركة النفط الوطنية وإبعادها عن التجاذبات السياسية، والحفاظ على استقلاليتها وعدم خضوعها لإدارة مباشرة من وزارة النفط. وإمكانية تمليكها مستقبلاً للعراقيين وتعمل على أسس تجارية، فهذه قضية جوهرية لضمان كفاءة ومهنية الشركة، كان مورد اهتمام الجميع.

رؤية الوزارة لإدارة شركة النفط الوطنية

تمحور الخلاف الرئيس في حكومة الدكتور علاوي حول دور الوزارة في إدارة "شركة النفط الوطنية". ويمكن تفهم رؤية قيادة الوزارة حينها حول هذا الموضوع من محورين: المحور الأول: في ملاحظات وزير النفط حول مذكرة رئاسة الوزراء الخاصة بالسياسة النفطية يقول: " نعتقد بوجود دور لوزارة النفط في "شركة النفط الوطنية" ليس من خلال التنظيم والاشراف فقط بل في وضع الخطط والسياسات النفطية الداخلية والخارجية وبضمنها السياسات المالية والإقتصادية والتمويلية التي تهم القطاع وأن تكون مسؤولة عن تنفيذ هذه الخطط من خلال إشرافها على الجهة التنفيذية التي هي شركة النفط الوطنية".

اما المحور الثاني: في تقديم صياغة مسودة قانون جديد للشركة بناء على المفاهيم التي وردت في المحور الأول.

وقد أعدت الوزارة في تموز/ يوليو 2004 مسودة وأرسلته لتدقيق صيغته القانونية من قبل مجلس شورى الدولة. كانت المادة الأولى من مسودة القانون تشير " تؤسس شركة عامة تسمى (شركة النفط الوطنية العراقية) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزارة النفط ويمثلها رئيسها أو من يخوله" والمادة الرابعة من مسودة القانون " يدير الشركة مجلس إدارة يتألف من: وزير النفط رئيساً للمجلس رئيس شركة النفط نائباً للرئيس والمدراء العامون للشركات التابعة لها وممثل بدرجة مدير عام وتتم تسميته بقرار من مجلس الوزراء من وزارة المالية ووزارة التخطيط والبنك المركزي واثنان من ذوي الخبرة والاختصاص في وزارة النفط يسميهما وزير النفط".

مدرستان في إدارة النفط الوطنية

مدرسة ترى أن تكون: مرجعية الشركة وزارة النفط وأن يكون وزير النفط رئيس مجلس الإدارة وأن يكون اثنان من ذوي الخبرة والاختصاص في مجلس الإدارة بشرط أن يكونا من العاملين في وزارة النفط وأن يقوم وزير النفط بتسميتهما.

ويعني هذا التعشيق والارتباط الإداري بين الوزارة والشركة سيجعل للوزارة دوراً ليس في التنظيم والاشراف فحسب، بل في وضع الخطط والسياسات سواء الداخلية منها أم الخارجية ويضعها تحت إشراف وتوجيه الوزارة. أما المدرسة الأخرى فتتبنى فلسفة مختلفة لإدارة الشركة وشكّلت هذه المسألة نقطة خلاف في المجلس الأعلى للسياسة النفطية.

فقد قدمت مسودة أخرى لمقترح قانون الشركة من قبل الدكتور عدنان الجنابي إلى المجلس الأعلى للسياسة النفطية، يتضمن ان تكون الشركة مستقلة إدارياً ومالياً وتكون مستقلة وبوجه خاص عن وزارتي النفط والمالية. وأن يكون رأس المال حكومياً بحتاً مع إمكانياتها للاستعانة برؤوس أموال وطنية أو أجنبية عن طريق الاقتراض. وأكد مقترح القانون أهمية حصول وزارة المالية على كامل الريع مع تأمين هامش من الربح للشركة تمكنها من مواصلة أعمالها باعتماد الكلفة الحدية للإنتاج كأساس لاحتساب عوائد الحكومة وأرباح الشركة. هاتان الرؤيتان تختلفان في مساحة استقلالية الشركة، ولم يتصدَ المجلس الأعلى للسياسة النفطية لحل الإشكالية والعقدة المستعصية ويمكن القول خسر العراق فرصة ذهبية في وزارة الدكتور علاوي في إمضاء الأوامر الوزارية الخاصة بإحياء شركة النفط الوطنية ودمج شركات القطاع التحويلي. ولم يتم الاتفاق حول فلسفة إدارة القطاع النفطي بل برزت وجهتا نظر متناقضتان، تمثلت إحداهما بمحدودية استقلالية الشركة وسيطرة الوزارة على قرارات الشركة، والأخرى كانت داعمة لاستقلاليتها وفك ارتباطها من الوزارة وتمتعها بالدعم والإسناد الكافيين من الحكومة.

الحكومة المؤقتة

مايس/ أيّار 2005 – **مايس أيّار** 2006لأول مرة في تأريخ العراق في العهد الجمهوري يشترك العراقيون بشكل مباشر بانتخاب السلطة التشريعية في 31 كانون الثاني/ يناير 2005. وانعقدت الجمعية الوطنية في 16اذار/ مارس 2005 وتم تكليف الدكتور إبراهيم الجعفري لتشكيل الحكومة، وفي شهر مايس/ ايار 2005 منحت الجمعية الوطنية الثقة بحكومة السيد الجعفري على مرحلتين، الفارق بين المرحلتين كان قرابة أسبوع واحد، إذ تم إستيزار كاتب السطور لقيادة القطاع النفطي للمرة الثانية خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وكانت الرغبة في المضي بالإصلاحات التي اقترحت ووضعت بعض ملامحها في حكومة مجلس الحكم، ولم يسعفنا الزمن لتفعيل بعض الخطوات اللازمة لتنظيم القطاع إدارياً وقانونياً.

كانت المهمة الأساسية للجمعية الوطنية هي كتابة الدستور الجديد ودخل المشرعون العراقيون مرحلة كتابة دستور العراق الدائم الذي ألقى بظلاله التي أدت الى تجميد كل مشاريع القوانين للوزارات والقطاعات المختلفة كافة، إذ كان من الصعب المضي بمشاريع القوانين إلى الجمعية قبل الانتهاء من كتابة الدستور والاستفتاء عليه. لقد توقفت مساعي تطوير القطاع النفطي قسرا في حكومة الدكتور الجعفري، وتركزت الجهود في إنجاح أعمال اللجنة الدستورية وبقي الجميع في انتظار ما يقرره الدستور ومواده المتعلقة بالثروة الهيدروكاربونية واستغلالها.

الصناعة النفطية بين التهريب والتخريب

واجهت وزارة النفط أزمتين رئيسيتين في هذه المرحلة، أولهما استمرار عمليات تخريب الأنابيب النفطية، والثانية تصاعد عمليات تهريب المشتقات النفطية، وكلا الأزمتين لم تكن وليدة المرحلة بل كانت متزامنة منذ 2003 ولربما قبل ذلك، وهما جزء لا يتجزأ من تردي الأوضاع الأمنية عموماً في البلاد، وتستهدف تقويض البنى التحتية للصناعة النفطية، وأدت عمليات التخريب إلى توقف شبه كامل لتصدير النفط الخام من المنظومة الشمالية عبر ميناء جيهان التركي طوال حكومة مجلس الحكم، لكن الأمر تحسن في مدة حكومة الدكتور علاوي إذ تم استئناف عمليات التصدير من حقول كركوك لمدة تسعة أشهر متتالية، ولكن العمليات التخريبية عادت في منتصف عام 2005 مما أدى إلى توقف التصدير من المنظومة الشمالية والاعتماد كلياً على صادرات موانيء البصرة.

أما الازمة الأخرى التي استفحلت في هذه الفترة تتعلق بتزايد عمليات تهريب المشتقات النفطية، فغياب السيطرة على الحدود البرية والبحرية فاقم من حدتها، مما سببت نقصاً حاداً في المنتوج في محطات الوقود وخاصة في بغداد مما أدى إلى وقوف طوابير لساعات عديدة أمام المحطات، لقد شرعت الوزارة منذ نهاية عام 2003 بتشكيل لجان تفتيشية تم اختيارها بطاقات عراقية من خارج الوزارة، وقد تم تطبيق التجربة في بغداد حيث بدأت الفرق ترافق الصهاريج النفطية من المستودعات إلى محطات الوقود، وقد خفضت هذه التجربة إلى حد ما من محاولات التهريب، و الآلية نفسها طبقت في بعض المدن الأخرى وساهمت بتنظيم وإيصال المنتوج إلى المواطن نسبياً.واستمرت أزمة تهريب المشتقات النفطية في منتصف عام 2005 وخاصة البنزين، وزيت الغاز إلى الدول المجاورة في ظل ضعف الجهات الأمنية للسيطرة على عمليات التهريب، واتخذت الوزارة الإجراءات اللازمة لمواجهة المافيات الساعية إلى تهريب المشتقات، فكانت للزيارات الميدانية والتفتيشية لمحطات الوقود ومستودعات المشتقات في بغداد والمحافظات الأثر في افشال ما يخططه الإرهابيون وتخفيف حدتها.

إنّ حلقات التهريب متعددة ولم تقتصر على مستوى بعض أصحاب محطات الوقود وإنما تعدت إلى مستويات كبرى أصبحت تهدد أمن البلد واقتصاده، فقد وصلت حجم الخسائر إلى ما يقارب مليوني ليتر من البنزين يومياً فضلاً عن تهريب مادة زيت الغاز والنفط الأبيض.

ومهما بذلت القوات الأمنية من جهود فانه أصبح من غير المعقول السيطرة عليها في ظل وجود تفاوت كبير بالأسعار بين العراق والدول المجاورة، وخاصة في ظل ضعف الطاقات التكريرية وزيادة الاحتياجات السكانية وتذبذب الطاقة الكهربائية، مما اضطر العراق إلى زيادة استيراد المشتقات النفطية من دول الجوار والخارج، كانت تكلف عملية استيراد المشتقات الموازنة العراقية قرابة 4 مليار دولار سنوياً، كان العراق مضطرا لشراء المشتقات من الدول الأقليمية بحدود عشرة أضعاف سعر بيعها للعراقيين وكان هذا الأمر مشجعاً للمافيات في الاستمرار في عمليات تهريب المشتقات للخارج.

كانت المعالجات تتجه نحو زيادة الطاقات التكريرية وكذلك نحو إصلاح منظومة الأسعار.

خطط لزيادة الطاقات التكريرية

كان تأهيل البنية التحتية للمصافي والنهوض بزيادة إنتاج المشتقات النفطية وإضافة طاقات تكريرية أحد المحاور الأساسية لعمل الوزارة منذ 2003 وكان التوجه نحو: تأهيل المصافي الحالية، وإنشاء مصاف صغيرة وكبرى في محافظات الفرات الأوسط (مثلث كربلاء والنجف والديوانية) بطاقة حوالي 220 ألف برميل يومياً، وإقليم كردستان (كويسنجق-بازيان-أربيل) بطاقة 110 ألف برميل يومياً، فضلاً عن خطط توسيع مصافي كركوك والقيارة والسماوة وميسان والناصرية وحديثة.

أضافة الى مصاف استثمارية حيث وافق مجلس الوزراء على إشراك القطاع الخاص في بناء المصافي ووضعت الوزارة الضوابط لذلك، واعدت مسودة قانون الاستثمار في قطاع التصفية الذي تم إقراره في مجلس النواب عام 2007.

إصلاح منظومة أسعار المشتقات

في منتصف عام 2005 وبعد مناقشات مستفيضة استمرت أكثر من عامين داخل الوزارة وخارجها، توصلت الوزارة إلى قناعات بضرورة التحرك لمعالجة أزمة الأسعار بأسلوب تدريجي، وأصدرنا قراراً وزارياً بشأنها في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 وحينها اعتمدت التسعيرات الجديدة من قبل مجلس الوزراء وأعلنت بشكل رسمي، وكانت الزيادات معقولة ويمكن أن يتقبلها الشعب، وكان من القضايا الأساسية التي تضمنها القرار هو تأسيس صندوق للفقراء حيث تذهب معظم الفروقات والعوائد الحاصلة من الزيادة إلى الصندوق ليتم توزيعها على العوائل الفقيرة المحرومة والعاطلين عن العمل وتم تخصيص 500 مليار دينار عراقي لهذا الغرض. وأيضاً خطوة لتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة تم تضمين القرار أن يتم إطلاق التخصيصات المالية والمنح النقدية في 31 تشرين الاول 2005 قبل البدء بتطبيق القرار في 31 كانون الأول 2005 تلك الفكرة التي دعمت بإجماع أعضاء مجلس الوزراء، ومن أجل انسيابية القرار، طالبنا الحكومة والوزارة بتكثيف البرامج الإعلامية لإيضاح الغاية المرجوة من الزيادات المعقولة ومردوداتها في مساعدة الشرائح الفقيرة.

□ أصدرت الجمعية الوطنية في أذار عام 2005 قراراً بتحويل حكومة الدكتور علاوي الى حكومة تصريف أعمال حتى انتخاب الحكومة الجديدة.

بقية الفصل على الموقع الالكتروني للجريدة

- □ هناك رؤيتان في القطاع النفطي تختلفان في مساحة استقلالية الشركة حالت دون احياء الشركة في الحكومة الانتقالية.
- □ خسر العراق فرصة ذهبية في وزارة الدكتور علاوي في إمضاء الأوامر الوزارية الخاصة بإحياء شركة النفط الوطنية ودمج شركات القطاع التحويلي.
- □ ماجعة بسيطة لحصاد السنوات الثلاث الاولى بعد التغيير تظهر خسارة القطاع النفطي فرص التطوير المبكر في أطره الإدارية والقانونية.
- □ تحت ضغوطات صندوق النقد الدولي في برنامجه للإصلاح الإقتصادي أقر مجلس الوزراء في نهاية 2005 رفع أسعار البنزين وزيت الغاز بأسلوب الصدمة.
- □ الجميع يتحمل مسؤولية اخفاق تطوير القطاع النفطي، وستشهدُ الأيام أنّ ما كان ممكناً تحقيقهُ خلال السنوات الأولى لم يعد سهل المنال فيما بعد نتيجة التعقيدات السياسية التي ألّمت بالبلد.

سنان الشبيبي

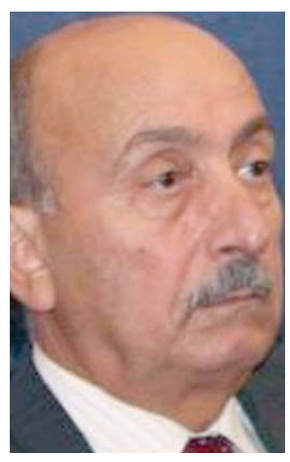

عدنان الجنابي

عادل عبد المهدي

سرقة جهود الآخرين

في الوقت الذي انتشرت فيه حالات الفساد والسرقات والنصب والاحتيال والتي استفحلت بسبب ضعف القوانين والنفوس وظهور المنتشين من الذين تعودو على تجيير جهود الاخرين لانفسهم ظهرت حالات من السرقات لاتبدو غريبه بنوعها لان هؤلاء اي السراق لم يحققو النجاحات التي تمكنوا من الاستحواذ على المناصب او الكراسي الا بسرقة او تجيير جهود من يعملون معهه او من يحقق تلك الجهود والنجاح للدائرة او المؤسسة الفلانية بالتالي نرى ان جهود العاملين في تلك الدوائر والمؤسسات الفنية والثقافية تذهب ادراج الرياح بعد ان تمكن الموظف اوالعضو من تحقيق جهود كبيرة تحسب للدائرة او المؤسسة وتصادر بلمح البصر بعد ان يعلن رئيس تلك التي ذكرت بتجيير النجاح والجهد لنفسه مستغلا وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي اعلان جهوده التي ليس له الاحقية بها ، نعم ان الامر هذا صار واقع حال في بعض المؤسسات والدوائر التي سجلت نجاحات كبيرة غالبيتها جيرت الى رئيسها او اشخاصا ومن دون ذكر او الاشارة لمن قام بتلك الجهود التي كانت تسرق بشكل علني لاتختلف عن تلك التي حصت في زمن النظام السابق في مجالات الفن والثقافة والامثال كبيرة وكثيرة ولايسع الوقت لذكرها لكنها كانت معانات لمن تسرق جهوده وعلى العلن ،واليوم تضاعفت مثل تلك الحالات حتى مهدت لمن يحب نفسه ويعشق تجيير النجاحات لنفسه بل يعشق الكرسي والابهة على حساب من معه من موظفين وعاملين واعضاء وتصادر من قبل رئيس تلك التي ذكرت لكن السرقة هذه ومصادرة الجهود من قبل بعض المتسلطين والمتنفذين على الكراسي الذي هو في الاصل ككرسي الحلاق سرعان مايستقبل شخصا وزبونا جديدا ، وتبقى سرقة وتجيير جهود الاخرين حالة مرفوضة سرعان ماتنكشف اوراقها وبكل تاكيد ان الذين يسرقون جهود الآخرين يشكلون فئة حرمت من القدرة على العطاء، فاستغلت وضعها الوظيفي أو الاجتماعي لتسطو على جهود غيرها من المجتهدين وتنسبها لنفسها، دون وجه حق، وهي ظاهرة توجد في كل المجتمعات، ربما تتضاعف في الدول المتأخرة والفقيرة حيث تختفي الأنظمة والقوانين التي تحمي الحقوق الخاصة، وحيث تنعدم أخلاقيات التعامل مع المبدعين الذين لا يلتفت إليهم أحد، لوجود حواجز واعتبارات خاصة وسدود ربما تمنع وصولهم إلى حقوقهم بشتى انواعها، وقد يمنعهم الخجل والمحافظة على المؤسسة عن اجتياز خطوط الرغبة في إثبات الحق الشرعي عندما يتم إغراؤهم بالكلام المعسول اوالتملق والوعود الكاذبة والابتسامة ربما هم بأمس الحاجة إليه.. وسرقات الجهود وتجييرها تضاعفت في يومنا هذا وصارت تهدد بانقسام اصحاب الجهود مع المسؤول او كل من يحاول سرقة وتجيير جهود الاخرين بعدما صارت صفة منبوذة من قبل ابطال مواقع التواصل الاجتماعي عندما يصفون انفسهم بالمنقذين للمؤسسة او الدائرة الفلانية لكن في الحقيقة يدل هذا التصرف على ضعف النفس البشرية فسرقة جهود الغير هي اغتصاب علني واعتداء مع سبق الإصرار والترصد كما يعبر المحامون بلغتهم الحقوقية المعروفة، وفي الحالتين النتيجة واحدة وهي انتساب الجهد لغير أهله.

ثمة عوامل نفسية وأخلاقية وتربوية وراء سرقة جهود الآخرين، وهي عوامل منفردة أو مجتمعة، تعزل العقل عن إدراك فداحة هذا التصرف، وتغيّب الوعي عن فهم نتائجه، بما في هذه النتائج من هضم لحقوق الآخرين، وتسويغ الخطيئة للنفس الأمارة بالسوء، وما أبشعه من سوء أن تدعي ما ليس لك فيه حق، ليصبح من نصيبك ظلما وعدوانا، وسرقة جهود الآخرين لا تقتصر على لون معين من هذه الجهود، بل تشمل كل جهد قد يبذله الإنسان، ثم يفاجأ بأن أحدهم ادعى كذبا أنه صاحب هذا الجهد والساعي لإنجازه، وكم مديرا ورئيسا ومسؤولا ، وكم رئيس لمؤسسة ثقافية وفنية ادعى أن ما تقدمه إدارته من مقترحات هي من بنات أفكاره .

اتقوا الله يامن تسرقون جهود الآخرين وتجيروها لكم من دون ذكر الجهد الكبير لاصحابه بل وتتقصدون من حذف اسم صاحب مشروع تنموي وانساني هنا اركز على الانساني لان جهود انسانية بدات اليوم تسرق بالجملة وسرعان ماستفضح .

فائز جواد

بغداد

بناء مقدرات الموارد البشرية

يقصد بمقدرات الموارد البشرية هي قدرة المؤسسة على اداء مجموعة منسقة من المهام باستخدام الموارد التنظيمية لغرض تحقيق نتيجة نهائية ،اذ تعد أساسية لقدرة المؤسسات على حل مشاكها التنظيمية بكفاءة وفاعلية.

كذلك هي مجموعة مركبة من المهارات والمعارف المتراكمة التي تشكل كل مايحقق للمؤسسة من تطور و تحسين موقعها مقارنة بالمنافسين اضافة الى تميز الاداء من الفاعلية الكمية او النوعية بصورة تحقق الميزة التنافسية والاستمرارية للمنظمة من خلال مقدراتها التي تحدد كيف واين ومتى يتم اتخاذ القرارات في المؤسسة ومن مواصفات مقدرات الموارد البشرية ..انها ذات قيمة نادرة ولا يمكن الاستغناء عنها ومن الصعب جدا تقليدها ويمكن استخدامها بطريقة مناسبة لتحسين اداء المؤسسة .

ان عملية بناء مقدرات الموارد البشرية قائمة على الأداء لتعزيز مقدرات الإفراد و المؤسسات والنظم لانجاز المهام الاساسة على نحو مستدام ،إضافة الى ذلك انها تعمل على إضافة قيمة العمل وتزيد من مهارات الاتصالات وبناء العلاقات و التأكيد على المصداقية والنزاهة إذا يحتاج ممارس الموارد البشرية الى التركيز بشكل كبير على التعاون مع الإدارة العليا و المديرين التنفيذيون في صياغة ستراتيجية المؤسسة ومن هذه الممارسات هي :

1- يجب تحديد كل المهام والمسؤوليات بشكل واضح للعاملين وإجراء الإرشاد و التدريب داخل المؤسسة للموظفين الجدد من خلال انشطة الابداع والتعليم .

2- بناء فريق متكامل وتنظيم مكافآت جذابة و بسيطة ومباشرة ومن ضمنها المادية النقدية الفردية او الجماعية مكافآت نقدية .

3- اعتراف المديرون بامكانية وقيمة العاملين الى المواهب و النجوم لتطوير قدرتهم .

4- القدرة على التعامل مع المتغيرات اي الابتعاد عن الوضع الراهن .

5- بناء نظام عادل و شفاف و معروف بالنسبة للموظفين وبالتالي يجب وضع تصورات واضحة لتطوير مقدرات الموارد البشرية التي تعد قدرات ستراتجية نحو متطلبات السوق وتحديد قدرة المؤسسة على خلق ميزة تنافسية لذلك يمكن اكتساب معارف جديدة في كيفية تحقيق اهداف المؤسسة .

الهام محمد عليوي

بغداد

عبثية الحياة

أحياناً لا تكفي الحقيقة وحدها لتثبتَ للذات ماهية الحاصل وثبوته واقراره ، لتجد نفسك تشق بطن الروح بعنف ممزقا أحشاءَها لتبرز أجنّة الأعذار الدفينة ، من صلب رحم ودٍ قد باشره الوهن و تشقق محياه لفرط ما تتغذى عليه من وجع الحياة ، ليسٍ مهماً إلى حد الآن إن رأيت أن الحقيقة تحتاج التغاضي مرّاتٍ ومرّات عديدة، لتلتفتَ للأمس القريب فهو الآخر يحملكَ على أن تجعل من مُصداقيةٌ الحاصل مجرد غيمة معتمةٍ تحجب صفاء الوصل، وكما تفعل الغيوم بالأرض اليباب، تنظر مجبراً إلى غدٍ قاحل منتظراً أن يُغدق بسخاء، ها أنت توهم ذاتك مرةً أخرى في سبيل ردع كُلّ الظنون، أن لا تتسلل إلى جسد الود فتتلف خلاياه الأخيرة ، ليس مهماً إلى حد الآن أيضاً، إن ركنت كل كيانك جانبا أو عبرتَ منك تاركاً إياكَ شاغراً لعبثية الحياة، لتلبس ثوب الموضوعية حيناً ، وتسأل آخرك الشخصي! ، تُرى لمَ قد تكون هاته هي الحقائق الحتمية ؟...

أليس هنالك إمكانية لتكذيبها أو لدحرها أو استبدالها بوهمٍ يكون أرحم وقعاً على الذات منها!.... فإني أرى وجه أرضِ الروح عابساً و فضاءها متجهما وقد غزا الجنون أطرافا من العقل اللعين، لكن للأسف...

وللأسف لم يُجب حتى هو أظنه رافضاً لحتمية الواقع، مسكين حتى هو لازال متشبثاً بوجوب إلتماس العذر حتى استنزفتْ خلاياه أيضاً، إلى أن أُغتصبت منه ذاتيته، أملاً لازال في إمكانية شفاء ذاكَ المقعد في جوفه، مسكين.... مسكين.... لربما حان الوقت لحقنه بمضادّات الوهم لعله... ولعله قد يكون هو مرة اخرى! ، فجرعات التيه التي أخذها شكلت عائقاً محبطا في سبيل إسترجاع ماهيته....

احمد الكناني

واسط

سرقة جهود الآخرين

في الوقت الذي انتشرت فيه حالات الفساد والسرقات والنصب والاحتيال والتي استفحلت بسبب ضعف القوانين والنفوس وظهور المنتشين من الذين تعودو على تجيير جهود الاخرين لانفسهم ظهرت حالات من السرقات لاتبدو غريبه بنوعها لان هؤلاء اي السراق لم يحققو النجاحات التي تمكنوا من الاستحواذ على المناصب او الكراسي الا بسرقة او تجيير جهود من يعملون معهه او من يحقق تلك الجهود والنجاح للدائرة او المؤسسة الفلانية بالتالي نرى ان جهود العاملين في تلك الدوائر والمؤسسات الفنية والثقافية تذهب ادراج الرياح بعد ان تمكن الموظف اوالعضو من تحقيق جهود كبيرة تحسب للدائرة او المؤسسة وتصادر بلمح البصر بعد ان يعلن رئيس تلك التي ذكرت بتجيير النجاح والجهد لنفسه مستغلا وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي اعلان جهوده التي ليس له الاحقية بها ، نعم ان الامر هذا صار واقع حال في بعض المؤسسات والدوائر التي سجلت نجاحات كبيرة غالبيتها جيرت الى رئيسها او اشخاصا ومن دون ذكر او الاشارة لمن قام بتلك الجهود التي كانت تسرق بشكل علني لاتختلف عن تلك التي حصت في زمن النظام السابق في مجالات الفن والثقافة والامثال كبيرة وكثيرة ولايسع الوقت لذكرها لكنها كانت معانات لمن تسرق جهوده وعلى العلن ،واليوم تضاعفت مثل تلك الحالات حتى مهدت لمن يحب نفسه ويعشق تجيير النجاحات لنفسه بل يعشق الكرسي والابهة على حساب من معه من موظفين وعاملين واعضاء وتصادر من قبل رئيس تلك التي ذكرت لكن السرقة هذه ومصادرة الجهود من قبل بعض المتسلطين والمتنفذين على الكراسي الذي هو في الاصل ككرسي الحلاق سرعان مايستقبل شخصا وزبونا جديدا ، وتبقى سرقة وتجيير جهود الاخرين حالة مرفوضة سرعان ماتنكشف اوراقها وبكل تاكيد ان الذين يسرقون جهود الآخرين يشكلون فئة حرمت من القدرة على العطاء، فاستغلت وضعها الوظيفي أو الاجتماعي لتسطو على جهود غيرها من المجتهدين وتنسبها لنفسها، دون وجه حق، وهي ظاهرة توجد في كل المجتمعات، ربما تتضاعف في الدول المتأخرة والفقيرة حيث تختفي الأنظمة والقوانين التي تحمي الحقوق الخاصة، وحيث تنعدم أخلاقيات التعامل مع المبدعين الذين لا يلتفت إليهم أحد، لوجود حواجز واعتبارات خاصة وسدود ربما تمنع وصولهم إلى حقوقهم بشتى انواعها، وقد يمنعهم الخجل والمحافظة على المؤسسة عن اجتياز خطوط الرغبة في إثبات الحق الشرعي عندما يتم إغراؤهم بالكلام المعسول اوالتملق والوعود الكاذبة والابتسامة ربما هم بأمس الحاجة إليه.. وسرقات الجهود وتجييرها تضاعفت في يومنا هذا وصارت تهدد بانقسام اصحاب الجهود مع المسؤول او كل من يحاول سرقة وتجيير جهود الاخرين بعدما صارت صفة منبوذة من قبل ابطال مواقع التواصل الاجتماعي عندما يصفون انفسهم بالمنقذين للمؤسسة او الدائرة الفلانية لكن في الحقيقة يدل هذا التصرف على ضعف النفس البشرية فسرقة جهود الغير هي اغتصاب علني واعتداء مع سبق الإصرار والترصد كما يعبر المحامون بلغتهم الحقوقية المعروفة، وفي الحالتين النتيجة واحدة وهي انتساب الجهد لغير أهله.

ثمة عوامل نفسية وأخلاقية وتربوية وراء سرقة جهود الآخرين، وهي عوامل منفردة أو مجتمعة، تعزل العقل عن إدراك فداحة هذا التصرف، وتغيّب الوعي عن فهم نتائجه، بما في هذه النتائج من هضم لحقوق الآخرين، وتسويغ الخطيئة للنفس الأمارة بالسوء، وما أبشعه من سوء أن تدعي ما